توثيق لمجزرة دير جمال في ريف حلب الشمالي

تقع قرية دير جمال في الريف الشمالي تابعة لتل رفعت، تقع غربي تل رفعت بنحو ٥ كم
الموقع على الخريطة

رواية شاهد عيان كان موجوداً حين القصف، يدعى فادي الحلبي ومازال على قيد الحياة:
"قرابة الساعة ١٢ ظهراً وبعد أن شهدت البلدة تحليقاً للطيران الحربي، قصفت الطائرة الحربية برشاشها الـ ٢٣ وألقت ٦ صواريخ ٣ بالمقبرة، و٢ على البيت الذي تهدم تهدماً كلياً، وحصلت أضرار جزئية بالبيوت المجاورة، والصاروخ السادس سقط على بيت سكني في الحارة المجاورة، لكنه لم ينفجر، سقط ٨ شهداء من عائلة واحدة، تحول أغلبهم إلى أشلاء، إضافة إلى ٢ جرحى إصابتهم خطيرة، نقلناهم لـ تل رفعت لافتقادنا لمشفى ميداني، وهناك ٤ مجرد جروح بسيطة، والشهداء والجرحى كلهم من عائلة واحدة وهي عائلة دباس".

بالإمكان التواصل مع الشاهد عبر السكايب بالصوت والصورة: .-.Syria.-.for.-.ever

استطاع فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر شهود العيان والناجين من المجزرة، توثيق مقتل ثمانية مواطنين من عائلة واحدة بينهم أم وخمسة أطفال، كما وثقنا نحو ٥ جرحى، وجميعهم من عائلة واحدة:

أسماء ضحايا المجزرة

١-السيدة ملك محمد عقيل / ٤٠سنة/حلب/ديرجمال/
٢- الطفل محمد علي احمد دباس / ١٢ سنة/حلب/ديرجمال/
٣- الطفل حيدر أحمد دباس / ١٠ سنوات/حلب/ديرجمال/
٤- الطفلة مريم أحمد دباس / ٣ سنوات/حلب/ديرجمال/
٥- الطفل علي حسن أحمد دباس / ٣ سنوات/حلب/ديرجمال/
٦- الطفل حمزة حسن أحمد دباس / سنة/حلب/ديرجمال/
٧-السيدة جنان عبد الحميد دباس / ٢٢ سنة/حلب/ديرجمال/
٨- مجهول الاسم من آل دباس/حلب/ديرجمال/

الملحقات والمرفقات:

فيديوهات تصور ضحايا المجزرة:

أولاً: انتشال الأهالي للجثث من تحت الأنقاض

ثانياً: آثار الدمار الحاصل إثر القصف:

الاستنتاجات:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القصف على قرية دير جمال كان عشوائياً وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي، فهي ترقى إلى جريمة حرب وقد توفرت فيها الأركان كافة.

٢. أيضاً ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ما حدث في دير جمال المتمثل في جريمة القتل هو جريمة ضد الإنسانية؛ لأنها ليست الحالة الأولى، بل أصبحت حدثاً شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية فهي منهجية وواسعة الانتشار.

٣. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.

٤. إن تلك الهجمات، لا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد أن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

٥. إن حجم المجزرة، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

التوصيات:

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الإنسان.

٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير.

٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب ومطالبتها بالإفراج عن جميع المخطوفين.

٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل لأطفال سورية.

٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا.

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة المتورطين والمجرمين كافة إلى محكمة الجنايات الدولية.

٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج وإرسال رسائل واضحة في ذلك.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.

٢. الاهتمام الجدي والبالغ بهذه القضية ووضعها في دائرة العناية والمتابعة الدائمة، ومحاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا نفسياً ومادياً وتعليمياً.

٣. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسين – روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية أن تتوقف عن تصوير النزاع وكأنه بين طرفين متساويين بالجرائم والقوة ومركزية القرار، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصة بالشأن السوري نظراً لحجم الجرائم التي ترتكب يومياً، ما يُمكنها من توثيق أوسع وأشمل.